دور استخدام التكنولوجيا في التدقيق الشرعي الداخلي للبنوك الخاصة

إعداد الدكتور

بدر ناصر مشرع السبيعي

مدرس بإدارة الدراسات الإسلامية

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

دولة الكويت

دور استخدام التكنولوجيا في التدقيق الشرعي الداخلي للبنوك الخاصة

بدر ناصر مشرع السبيعي

قسم الفقه المقارن وأصول الفقه، كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت، دولة الكويت.

البريد الإلكتروني: h_newman123@yahoo. com

الملخص:

إنَّ موضوع استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التدقيق الشرعي الداخلي للبنوك الخاصة له أهمية كبيرة من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالعمل المصرفي الإسلامي، والذي يعزى إلى النمو السريع لهذا النوع من النشاط في حجمه ونطاقه وأهميته، سواء في البلدان الإسلامية، أو في أنحاء أخرى من العالم خلال السنوات الأخيرة؛ لذلك أثارت قضية إدارة المخاطر ودور المدقق الشرعي الداخلي بشأنها اهتمام الباحثين لدراستها وبحثها، لبيان مدى تطبيقها في قطاع البنوك الخاصة. لذا فإن هذه الدراسة تهدف بشكل رئيس إلى بيان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق الشرعي الداخلي للبنوك الخاصة، ويعد هذا الهدف أهم ما تسهم به الدراسة الحالية عن هذا الدور إلى جانب أنها تهدف إلى الوقوف على مفهوم تكنولوجيا المعلومات وأهميتها، والتعرف على أنواع نظم المعلومات وأهميتها ومراحلها. ومساعدة هيئات الرقابة الشرعية على قيامها بوظيفة التدقيق الشرعي بشكل مهني، وقد تطلب السير فيه الى الاعتماد على المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء واقع التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، للوصول إلى تقييم دقيق لواقع عملية التدقيق الشرعي ومواطن الخلل فيه. وكذلك المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي عن طريق وصف وعرض دقيق لمفهوم مفهوم تكنولوجيا المعلومات والتدقيق الشرعي، وتتبع تحليل المضمون بالنسبة لدور استخدام التكنولوجيا في التدقيق.

الكلمات المفتاحية: المعلومات التكنولوجيا، التدقيق، المخاطر، المَصْرِفْ.

The Role of utilizing Technology in Internal Jurisprudential Audit of Private Banks

By: Badr Nasser Mashraa Al- Subaie
Department of Comparative Jurisprudence and its Fundamentals
Faculty of Post- Graduate Studies
Kuwait University
The State of Kuwait

Abstract

The issue of utilizing information technology in internal jurisprudential audit of private banks has gained importance through the growing global interest in Islamic banking، which is attributed to the rapid growth of this type of activity in size، scope and importance whether in Islamic states or in other parts of the world during the last few years. Therefore، the issue of risk management and the role of internal lawful auditor ignited the curiosity of researchers to study the issue and see how far it is applicable in the sector of private banks. Hence، the main objective of this research is to trace the impact of utilizing information technology in the internal jurisprudential audit in private banks. This objective constitutes the most outstanding contribution of the current research. In addition، the research is keen on identifying the concept of information technology، highlighting its importance، its types and phases. Moreover، the research deals with the issue of aiding the lawful superintendency boards carry out their jobs as lawful professional audits. Performing this research requires applying the inductive approach: by extrapolating the reality of lawful auditing in Islamic banks and figure out accurate assessment of the real lawful audit and finding out about its defects. The research also follows the descriptive and analytical approaches to an accurate description and presentation of the concept of information technology and lawful auditing.

Keywords: information technology، audit، risks، bank.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

أصبحت وسائل وتقنيات تكنولوجيا المعلومات في وقتنا الحالي عنصرا هامًا جداً ومؤثراً في أنظمة أعمال الشركات الاقتصادية بشكل عام، وعلى مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات بشكل خاص.

وقد شهد الربع الأخير من القرن الماضي انطلاقة مسيرة البنوك الخاصة، وانتشارها في مختلف أرجاء العالم، وأصبح وجودها ضرورة اقتصادية واجتماعية، حيث عملت على بناء مؤسساتها وتثبيت دعائمها، وارتياد مختلف آفاق العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وحققت نجاحًا ملموسًا في مجال عملها من خلال تقديم العمل المصرفي الإسلامي بصيغ بعيدة عن قاعدة الديون التي تمارسها البنوك التقليدية، وبذلك استطاعت مواجهة وتجاوز آثار الأزمة المالية العالمية. وزاد الاهتمام بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مركز الصدارة، ليس على صعيد الدول الإسلامية بل امتد إلى عدد من الدول الغربية والأوروبية التي أنشأت لها نوافذ للمعاملات الإسلامية في مصارفها، مما دعت الحاجة إلى وجود معايير محاسبية موحدة في المؤسسات المالية الإسلامية، تمكن من إعداد البيانات المالية وتوحدها، وتسهل من عملية المقارنات فيما بينها، وتحافظ على حقوق المتعاملين، وتمكن من تعزيز الحوكمة في هذه المؤسسات، لما لها من دور مهم في ضبط أنشطة البنوك الخاصة من الناحية الشرعية. كما تعتبر إدارة المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون، وازدادت تلك الأهمية بعد توالي الأزمات المالية والمصرفية على المستوى العالمي. ويمكن القول أن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، مما يساهم في تجنب وتقليل أثر تلك المخاطر. (١)

(١) محمود عبد الفتاح الوشاح، فارس أرشيد الخرابشة: أثر التدقيق الشرعي الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في ضوء معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، ٢٠١٥، ص ٤.

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

ما هو دور استخدام التكنولوجيا في التدقيق الشرعي الداخلي للبنوك الخاصة؟، ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم تكنولوجيا المعلومات وأهميتها؟
- ما مفهوم نظام المعلومات وأشكاله؟
- ما هو التدقيق ومفهومة وأهدافه؟
- ما هو دور التدقيق الشرعي الداخلي لتعزيز الرقابة الداخلية في البنوك الخاصة؟

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التدقيق الشرعي الداخلي للبنوك الخاصة ذا أهمية كبيرة، تأتي أهمية الدراسة من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالعمل المصرفي الإسلامي، والذي يعزى إلى النمو السريع لهذا النوع من النشاط في حجمه ونطاقه وأهميته، سواء في البلدان الإسلامية، أو في أنحاء أخرى من العالم خلال السنوات الأخيرة.

لذلك أثارت قضية إدارة المخاطر ودور المدقق الشرعي الداخلي بشأنها اهتمام الباحثين لدراستها وبحثها، لبيان مدى تطبيقها في قطاع البنوك الخاصة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق الشرعي الداخلي للبنوك الخاصة، ويعد هذا الهدف أهم ما تسهم به الدراسة الحالية عن هذا الدور.

وعلى ضوء ذلك تهدف الدراسة إلى:

الوقوف على مفهوم تكنولوجيا المعلومات وأهميتها.

التعرف على أنواع نظم المعلومات وأهميتها ومراحلها.

مساعدة هيئات الرقابة الشرعية على قيامها بوظيفة التدقيق الشرعي بشكل مهني.

الدارسات السابقة:

- دراسة فيصل دبيان عوض المطيرى (٢٠١٢) بعنوان: أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق، ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت.
- دراسة طلال حمدون شكر وعلام محمد حمدان (٢٠٠٧) بعنوان: التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة الأدلة، دراسة ميدانية لكبرى مكاتب التدقيق في فلسطين.
- دراسة زيادة السقا، وصالح الشعبالي، وناضم الطائي (٢٠٠٧) بعنوان: تأثير استخدام الحاسوب في عمل نظم المعلومات المحاسبية على معايير التدقيق المقبولة عموماً GAAS، مجلة بحوث المستقبل، دمشق، العدد السابع عشر.

ما يضيفه البحث:

- إيضاح مفهوم تكنولوجيا المعلومات ومدى أهميتها.
- إبراز نظم المعلومات المستخدمة في البنوك الخاصة.
- الوصول إلى أهمية التدقيق في البنوك الخاصة ودور التكنولوجيا فى ذلك.

منهج البحث:

١-**المنهج الاستقرائي**: وذلك باستقراء واقع التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، للوصول إلى تقييم دقيق لواقع عملية التدقيق الشرعي ومواطن الخلل فيه. اعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي.

٢-عن طريق **وصف** وعرض دقيق لمفهوم مفهوم تكنولوجيا المعلومات والتدقيق الشرعي.

٣-وتتبع **تحليل** المضمون بالنسبة لدور استخدام التكنولوجيا في التدقيق.

إجراءات البحث:

التركيز على المجالات التنفيذية للتدقيق الشرعي، والتركيز على الهيكل التنظيمي لموقع التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، وكذلك التركيز على توحيد المسميات في المصارف المختلفة لمفهوم التدقيق الشرعي للمعاملات المالية الإسلامية.

خطة البحث:

المبحث الأول: تمهيد:

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات

المطلب الثاني: أهمية تكنولوجيا المعلومات

المطلب الثالث: تعريف نظام المعلومات

المطلب الرابع: أشكال أنظمة المعلومات:

المبحث الثاني: ماهية التدقيق

المطلب الأول: مفهوم التدقيق

المطلب الثاني: أهداف التدقيق

المطلب الثالث: مزايا التدقيق

المطلب الرابع: مراحل عملية التدقيق

المبحث الثالث: دور استخدام التكنولوجيا في التدقيق

المطلب الأول: التخطيط والتوثيق لعملية التدقيق، وتحديد استراتيجية التدقيق الشاملة

المطلب الثاني: تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات

المطلب الثالث: مرحلة تنفيذ إجراءات التدقيق التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة

المطلب الرابع: مرحلة استكمال عملية التدقيق وإصدار تقرير المحقق.

المبحث الأول

ماهية تكنولوجيا المعلومات.

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات.

تعريف التكنولوجيا:

تذكر موسوعة المورد العربي أن مفهوم هذه الكلمة تعني الدراسة النظامية للتكنولوجيا بوصفها فرعا خاصا من النشاط الإنساني، على الرغم من أن جذور هذا التعريف ترقى إلى عهد الإغريق، والمصطلح نفسه مركب من لفظين يونانيين، هما Techno، ومعناها (الفن) أو (الصنعة)، وlogos، ومعناها الكلمة، أو الكلام، أو الفكر، كان يفيد عند الإغريق معنى البحث في الفنون عامة. وظهرت كلمة (تكنولوجيا) أول ما ظهرت في اللغة الإنجليزية خلال القرن السابع عشر للميلاد. وقد استخدمت آنذاك بمعنى البحث في الفنون التطبيقية ليس غيره، وشيئا فشيئا أمست هذه الفنون نفسها هي غرض التكنولوجيا أو موضوعها، حتى إذا أطل القرن العشرون شاع مصطلح التكنولوجيا شيوعا كبيرا، وأصبحت دلالته تشكل مجموعة من الوسائل والعمليات عن الأدوات والماكينات. ومن التعريفات الدقيقة للتكنولوجيا ما ورد في أحد المعاجم الإنجليزية المعتمدة أنها: وضع العلم موضع التطبيق تحقيقا لمختلف الأغراض الصناعية والتجارية في المقام الأول. أو جملة الطرائق والمواد المستخدمة في هذا السبيل. (١)

وجاء تعريف الصحاح في اللغة والعلوم مختصرا، غير أنه شامل إذ عرف التكنولوجيا بأنها أسلوب الإنتاج أو حصيلة المعرفة الفنية أو العلمية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات، بما في ذلك الإنتاج أدوات وتوليد الطاقة، واستخراج المواد الأولية، ووسائل المواصلات. (٢)

أما معجم المصطلحات المعلوماتية فقد عرف مفهوم التقنية -التكنولوجيا- على أنها تطبيق العلم

---

(١)- منير البعلبكي: موسوعة المورد العربية/ إعداد رمزي البعلبكي، بيروت، دار الملايين، ١٩٩٠، ص ٣٣٠.

(٢)- نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي: الصحاح في اللغة والعلوم، الجوهري، بيروت، دار الحضارة العربية، ١٩٧٤، مج ١، ص ١٤٣.

والهندسة لتطوير آلات وإجراءات من أجل تجويد الظروف الإنسانية أو تحسينها، أو على الأقل رفع فعالية الإنسان من وجهة ما. (١)

ورغم أن التعريفات السابقة لم تتفق تماما على تعريف موحد للتكنولوجيا فقد اتفقت على أن التكنولوجيا هي التطبيق الأمثل للمعرفة في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والنفسية.

تعريف المعلومات:

عند البحث عن المعنى اللغوي لكلمة المعلومات سنجد لها اتفاقا في تعريف أصلها في المعاجم اللغوية كأحد الاشتقاقات المختلفة للمصدر (ع، ل، م)، فعلى سبيل المثال نجد المنجد في اللغة والإعلام يورد المعلومات تحت علم، ويذكر في تعريفه لها أنها العلم والحقيقة والمعرفة واليقين والإدراك والاتفاق والتعلم. (٢)

وإذا أردنا معرفة المعنى اللاتيني، نجد أن كلمة معلومات تقابلها كلمة information، وهذه مشتقة من inform، وتعني في الأصل عملية الاتصال أو ما يتم إيصاله أو تلقيه. ومن ثم فإننا نجد في العربية مقابلين متميزين للكلمة الإنجليزية وأصلها اللاتيني، وهما الإعلام كعملية أو نشاط والمعلومات التي يتم الإعلام بها. (٣)

مفهوم تكنولوجيا المعلومات.

يعتبر مفهوم تكنولوجيا المعلومات من أكثر المفاهيم استخداماً في الدراسات المعاصرة، فهو مفهوم متعدد الجوانب والأبعاد، وهي أحدث مفرزات التطور التكنولوجي. وأدى التطور التكنولوجي المتمثل في الاتصالات إلى إلغاء الحواجز بين الدول، ولقد تباينت اتجاهات الباحثين في دراستهم لتكنولوجيا المعلومات، فهناك من اهتم بالمتغيرات والأبعاد الفنية وعرف تكنولوجيا المعلومات

(١) -الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية: معجم المصطلحات المعلوماتية، الجمعية، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٢٥٤.

(٢)- المنجد في اللغة والإعلام: ط ٣٩، بيروت، دار المشرق، ٢٠٠٢، ص ٥٢٦.

(٣) – حشمت قاسم: مدخل لدراسة المكتبات والمعلومات، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٩٠، ص ١٢.

باعتبارها أدوات وتطبيقات هندسية، تقوم بتنفيذ ما تتلقاه من أوامر وتعليمات، مع إبراز دور التكنولوجيا في الحصول على المعلومات، حيث عرف البعض تكنولوجيا المعلومات بأنها: تشمل جميع أشكال التكنولوجيا التي تمكن الأفراد من خلق ومعالجة المعلومات.

ونرى أن هذا التعريف خلط بين مفهومي البيانات والمعلومات، حيث تستخدم التكنولوجيا في معالجة البيانات، والتي تعتبر بمثابة المادة الخام، للحصول على المعلومات، التي تمثل المنتج النهائي.

وهذا ما دفع البعض إلى تعريف تكنولوجيا المعلومات بأنها: تطبيق للتكنولوجيا الإلكترونية، ومنها الحاسب الآلي والأقمار الصناعية وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة لإنتاج المعلومات التناظرية والرقمية وتخزينها واسترجاعها وتوزيعها، ونقلها من مكان إلى آخر. وتتميز التعريفات السابقة بأنها أوضحت أن معالجة المعلومات تتم بشكل إلكتروني أو باستخدام التكنولوجيات الإلكترونية. (١)

هناك من يرى أن تكنولوجيا المعلومات هي مزيج من تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية، وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات الآن هي الزاد الرئيسي للتطوير التكنولوجي. (٢)

المطلب الثاني: أهمية تكنولوجيا المعلومات:

إن تكنولوجيا المعلومات ليست مسألة فنية فحسب، ولكنها مسألة حضارية وثقافية، فهي ترتبط بتغيير قيم ومفاهيم وعادات سائدة في المجتمع، وإن أي محاولة لإثبات أهمية تكنولوجيا المعلومات يجب أن يسبقها إقرار بأن المعلومات أكثر أهمية من التكنولوجيا بقدر، ولا تدعو الحاجة هنا لإثبات فوائد المعلومات، إذ أنها أصبحت معروفة لدى القاصي والداني. (٣)

---

(١) – حسن عماد مكاوي: تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣، ص٧١.

(٢) -أحمد سيد مصطفى: انعكاسات التكنولوجيا على العنصر البشري في المنظمات العربية، ورقة عمل نشرت بمجلة آفاق اقتصادية، العدد ٧٣، مجلد ١٩، ١٩٨٩م، ص ٩.

(٣)- يورك برس: الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات، برنامج التطوير الذاتي، ط ١، سلسلة الإدارة العلمية، لبنان، مكتبة لبنان، ٢٠٠٢، ص١٠.

كما أن صانعي القرارات في أرجاء الوطن يكثرون ترديد كلمة معلومات في كـل مرة يتحدثون فيها عن التنمية والتطوير في القطاعات المختلفة، ولعل ما زاد المعلومات أهمية هو تلك الوسـائل التكنولوجية الحديثة التي أعطت المعلومـــات بعدا آخر، ومع التطور التقني في مجال معالجة وتخزين وتوصـيل المعلومات أصبح الفصل بين المعلومات والتكنولوجيا غير ممكن. كما أن تكنولوجيا المعلومات لا تقتصـر أهميتها على عصـر دون آخـــر، بـــل إن أهميتهـــا تزداد يوما بعد يوم، خاصـة وأن مجتمع المعلومات أصبح حقيقة ملموسـة، وتؤكـد حقـائق تطور الشعوب أن تكنولوجيا المعلومات مثلت عنصرا حيويا للنمو والازدهار، وأداة فاعلـة للتفوق العالمي. وهي اليوم تكمل تفردها باكتساب الدور الحاسم في تحديد صورة المستقبل، وبنـــاء العالم الجديد، غير مساهمتها في تسهيل أمور حياة الناس، ورفع مسـتويات معيشـتهم، وخلـــق مجتمع يقوم على الاقتصـاد الرقمي. وقد أصـبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم عنصرا أساسيا في جميع القطاعات. (١)

ولعل ما زاد المعلومات أهمية هو تلك الوسـائل التكنولوجية الحديثة التي أعطت المعلومـــات بعدا آخر، ومع التطور التقني في مجال معالجة وتخزين وتوصيل المعلومات أصبح الفصل بين المعلومات والتكنولوجيا غير ممكن. كما أن تكنولوجيا المعلومات لا تقتصر أهميتها على عصر دون آخـــر، بـــل إن أهميتهـا تزداد يوما بعد يوم، خاصة وأن مجتمع المعلومات أصبح حقيقة ملموسة، وتؤكـد حقـائق تطور الشـعوب أن تكنولوجيا المعلومات مثلت عنصـرا حيويا للنمو والازدهار، وأداة فاعلـــة للتفوق العالمي. وهي اليوم تكمل تفردها باكتساب الدور الحاسم في تحديد صورة المستقبل، وبنـــاء العالم الجديد، غير مساهمتها في تسهيل أمور حياة الناس، ورفع مستويات معيشتهم، وخلـــق مجتمع يقوم على الاقتصـاد الرقمي. وقد أصـبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات اليوم عنصـرا أسـاسـيا في جميع القطاعات الاقتصادية من صناعة وخدمات وتجارة ومال.

وتدخل تكنولوجيا المعلومات في صميم فعاليـــات المجتمـــع الأخـــرى كالنـــشاطات الاجتماعية،

(١)- محمود أحمد ايتيم: إتاحة المعلومات العلمية في الوطن العربي، المجلة العربية للمعلومات، تونس، ١٩٩٣، ١٢، ص ٤٢.

الثقافية وفعاليات التعليم والتدريب والصحة والإسكان والإدارة والتوثيق وحفظ التراث، وهو ما من شأنه أن يسهم في بناء تطبيقات الحكومة الإلكترونية. كما يؤدي استخدامها إلى فتح الآفاق أمام التكامل بين المجتمعات المختلفة وطنيا وإقليميا ودوليا، وتعتبر تكنولوجيا المعلومات من أثمن الموارد التي تمتلكها الدول على اختلاف أنواعها كما أدت التقنية إلى تغيير المجتمعات التقليدية في الدول الصناعية الحديثة إلى مجتمعات تقنية، أثرت بدورها في السلوك الإنساني للأفراد، وعلى الإدارة، وعلى المجتمع، وعلى التنظيم السياسي، ومما لا شك فيه أن تكنولوجيا المعلومات تتبوأ اليوم موقع الصدارة من حيث الدور الاستراتيجي الذي تلعبه في عدد متنام من الصناعات والقطاعات الاقتصادية الأخرى، والواقع أن الأهمية الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات قد تعززت وتكرست بفضل قوى أساسية دافعة في مقدمتها المعلومة والتغيير التنظيمي والمنافسة المكثفة وثورة التكنولوجيا نفسها، وتعد واحدة من عوامل التكوين وتمتين العلاقات، وهي أساس الرصد التكنولوجي والاستراتيجي الذي تنتهجه الدول والمنظمات، وكذا المؤسسات الاقتصادية، وقد سمحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال بقيام سوق عالمية، يمكن فيها الوصول إلى كم كبير من المعلومات والسلع والخدمات كما تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرصا عديدة للبلدان النامية للتعجيل بتنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وتتضمن تطبيقاتها.

وبالتالي فإن هذه الأهمية البالغة التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات وما يترتب على دورها من متغيرات وأبعاد إستراتيجية ومستقبلية على المستوى العالمي، تعكس أثرها المباشر على المستوى المحلي لكل بلد بمفرده، مما يجعل منها مهمة حيوية يتعذر دون النهوض بها القيام بالتنمية الوطنية المرجوة ومواكبة التطورات الجارية على المستوى العالمي، وتحقيق مقومات التفاعل في إطار العالم المعاصر، وهي بذلك تكون حلا لكثير من الموضوعات المتعلقة بالحاجة إلى المعلومات، وإنه من الضروري التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات الجديدة توفر آلية أكيدة لتسهيل التغيرات في نظام المعلومات. (١)

(١)- عماد عبد الوهاب الصباغ: علم المكتبات، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص ٢١٩.

المطلب الثالث: تعريف نظام المعلومات:

بهدف إلى إعطاء مفهوم واضح عن نظم المعلومات المحاسبية، ولابد من تناول المفاهيم المكونة لها بصـــورة تحليليـة من خلال التطرق إلى مفـاهيم كـل من: النظـام، نظـام المعلومـات، المعلومـات المحاسبية، ثم نظم المعلومات المحاسبية.

مفهوم النظام:

يمكن تعريف النظام بصـــورة عامة بأنه: مجموعة من الأجزاء أو العناصـــر أو المقومات التي تعمل مع بعضها البعض بصورة متناسقة ومترابطة، لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة.

مفهوم نظام المعلومات:

هنالك عدة تعريفات وردت بخصوص مفهوم نظام المعلومات منها:

- هناك من عرف نظام المعلومات على أنه: "مجموعة من المكونات المتداخلة مع بعضـــها البعض التي تعمل ســـوية لتجميع، وتبويب، ومعالجة، وخزن، وتوزيع المعلومات لغرض تســـهيل التخطيط، والسيطرة، والتواصل، والتحليل، واتخاذ القرار. (١)

مفهوم المعلومات المحاسبية:

تعرف المعلومـات المحاســـبيـة بـأنهـا: كـل المعلومـات الكميـة وغير الكميـة التي تخص الأحـداث الاقتصـــادية، التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواســـطة نظم المعلومات المحاســـبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليًا. وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشـــغيلية التي تجري على البيانات المحاســـبية، والتي تســـتخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصـــادية بما يحقق الفائدة من اســـتخدامها. وتنشـــأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة، وحالة عدم التأكد اللازمة للنشاط الاقتصادي. (٢)

---

(١)- قاسم إبراهيم الحبيطي و أ. د زياد هاشم يحيى: نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق، ٢٠٠٣م، ص ١٥.

(٢)- قاسم إبراهيم الحبيطي و أ. د زياد هاشم يحيى: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية: تعرف بأنها" مجموعة من العناصر المتداخلة التي تعمل مع بعضها البعض لجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات المتوفرة عن موضوع ما بشكل منهجي، لدعم اتخاذ القرار، ولدعم التنظيم والتحكم والتحليل في المنظمة، وبناء تصور حالي ومستقبلي واضح عنها.

وتتكون نظم المعلومات المحاسبية من خمسة موارد هي: (الموارد البشرية، الموارد المالية، موارد الشبكات والاتصالات، موارد البيانات، موارد البرامج)، وعلى المنظمة أن تكون قادرة على تعظيم الموارد الخمسة حتى تتحقق الفائدة من نظم المعلومات المحاسبية.

إن أهمية نظم المعلومات المحاسبية تكمن في كونها منظمة وموجهة لتحقيق أهداف وعمليات المنظمة الاستراتيجية، باستخدام المعلومات ذات المعنى والفائدة، وهي دائماً ما تكون مرنة ومتطورة باستمرار، وقابلة للتغيير والتجديد، وتمثل قيمة مضافة بحد ذاتها في المنظمات التي تظهر فيها المخرجات والخدمات المقدمة، وتسعى لإيجاد الهيكلة التنظيمية التي تساعد في التطوير والتركيز على الموجودات غير الملموسة التي يصعب قياسها وتجويدها وتوظيفها بفاعلية. (١)

المطلب الرابع: أشكال نظم المعلومات:

هناك العديد من أشكال نظم المعلومات لتلبية الاختلافات في حاجة القيادات إلى المعلومات في الجهة أو المنظمة، وهي تشمل نظم المعلومات التشغيلية، النظم المعرفية، ونظم تجهيز المكاتب آليا، ونظم المعلومات الإدارية، ونظم دعم القرارات، ونظم دعم الإدارة العليا، والنظم الخبيرة. (٢)

١. نظم تشغيل البيانات:

يهدف هذا النوع من نظم المعلومات إلى خدمة المستويات التشغيلية داخل الجهة، ويعتمد على الحاسب الآلي لتسجيل البيانات الروتينية، وتتمتع نظم التشغيل بالآتي:

---

(١) – إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي: أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، ١٩٩٥، ص ١١.

(٢)- علاء عبد الرازق السالمي: نظم إدارة المعلومات، الدوحة، قطر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٣م، ص ٢٣١.

- رسم حدود المنظمة وبيئتها من خلال ربط جميع فروعها.
- تعد نظم المعلومات منتجاً للمعلومات، وإعدادها للاستخدام في الجهة أو إدارات أخرى.

٢. النظم المعرفية:

تهدف تلك النظم إلى دعم العاملين بالجهة في مجال المعرفة والمعلومات من خلال ضمان وصول المعرفة والمعلومات بشكل متكامل داخل الجهة. وهي تعني الإضافة العلمية والثقافية من مصدر أو أكثر، حيث تؤدي هذه النظم المعرفية إلى اتساع إدراك الإنسان، فتجعله قادراً على معالجة أية مشكلة تواجهه في مجالات المعرفة التي تعلمها. (١)

٣. نظم تجهيز المكاتب آليا:

تُعد تلك النظم نوعاً خاصاً من نظم تشغيل المعلومات، والتي يمكن استخدامها في نطاق أعمال وأنشطة الإدارات والمكاتب، ويقصد بتجهيز المكاتب كل أنواع نظم الاتصالات الرسمية، وغير الرسمية، المتعلقة بتوصيل المعلومات المكتوبة، وغير المكتوبة من شخص إلى آخر، سواء داخل الجهة أو خارجها، ومن أمثلة الأجهزة المستخدمة في تجهيز المكاتب البريد الإلكتروني، البريد الصوتي، شبكات الحاسب الآلي، اجتماعات الفيديو.

٤. نظم المعلومات الإدارية:

هي مجموعة من النظم الفرعية التي يؤدي تفاعلها إلى إنتاج المعلومات التي تغطي الاحتياجات المختلفة للأنشطة الإدارية، وبتزايد حجم المعلومات التي تتعامل من خلالها نظم معلومات الجهات أصبحت نظم معالجة البيانات غير قادرة على توفير احتياجات متخذ القرار من معلومات، واتجهت إلى الاعتماد على نظم المعلومات المبنية على الحاسب الآلي.

٥. نظم دعم القرارات:

هي نظم معلومات تهدف إلى مساعدة المديرين والقيادات لاتخاذ قرارات غير متكررة، وتعتمد على نظم تشغيل المعلومات ونظم المعلومات الإدارية، ويتم تصميم نظم دعم القرارات استجابة

(١)- أحمد سيد مصطفى، المدير العربي في عالم متغير، القاهرة، بدون ناشر، ص ١٣٨.

للاحتياجات غير المخططة من المعلومات. (١)

٦. نظم دعم الإدارة العليا:

هي تلك النظم التي يتم تصميمها لمساندة القيادة العليا التي لها تأثير ملموس على سياسات وخطط واستراتيجيات الجهة أو المنظمة، وتتعامل تلك النظم مع القرارات التي تلعب البيئة الخارجية دوراً ملموساً ومؤثراً عند اتخاذها، وهي قرارات ذات درجة عالية من عدم التأكد.

٧- النظم الخبيرة:

تستخدم النظم الخبيرة لمساندة متخذ القرار في التعامل مع القرارات غير الروتينية، والتي لا يمكن التنبؤ بها، وتعتمد تلك النظم غير الروتينية على نتائج ما يسمى بالذكاء الاصطناعي، حيث تقوم تلك النظم على فكرة محاكاة عملية اتخاذ القرار التي يقوم بها المتخصص، وتتشكل العناصر الأساسية لبنية المعلومات من جزئين رئيسيين، وهما:

١. نظم الحاسبات الآلية:

وهي تتضمن المكونات المادية والبرمجيات والبيانات والملفات والاتصال عن بعد، وهي تعد العنصر الرئيسي لتطبيقات النظم، وبالتالي فإن نجاح الجهة يتوقف على مقدرة تلك النظم على توفير الاحتياجات للجهة حالياً ومستقبلاً.

٢. نظم التطبيقات الإدارية:

وهي مجموعة من العمليات المنتظمة التي تمد المديرين بالمعلومات اللازمة لمساعدتهم في تنفيذ الأعمال واتخاذ القرارات، وتشمل بيانات الموارد البشرية والمادية التي يتوقف على تحقيق أهدافها. (٢)

(١)- علي فهمي: نظم دعم اتخاذ القرار والأنظمة الذكية، القاهرة، دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٧١.

(٢)- أحمد سيد مصطفى: صنع القرار الأمني المراحل والسمات المميزة، مجلة الفكر الشرطي، المجلد الخامس، العدد الثالث، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، ١٩٩٦م، ص ٤٩.

المبحث الثاني

ماهية التدقيق

المطلب الأول: التدقيق الشرعي:

التدقيق بشكل عام كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية، وتعني: (الشخص الذي يتحدث بصوت عال)، وقد عرف التدقيق بأنه فحص لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالوحدة الاقتصـادية محل التدقيق فحصـًا انتقاليًا منظما بقصـد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضـع المالي لتلك الوحدة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصـويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة. (١)

ويشـير الإطار الدولي لعمليات التأكيد إلى أن التدقيق هو: خدمة تأكيد معقولة تهدف إلى التأكد من إعداد البيانات المالية وفقا لإطار محدد. (٢)

أي أن التـدقيق عبـارة عن عمليـة فحص وتحقق وتقرير للحصـول على إثبـاتـات حول المبـالغ والإفصـاحات الواردة في القوائم المالية للتحقق من أنها أعدت وفقا للمبادئ والمعايير المحاسـبية المتعارف عليها، مع بيان الرأي عن نتيجة النشاط والمركز المالي للوحدة الاقتصادية موضع التدقيق.

وقد ظهرت في السنوات الأخيرة مفاهيم ومداخل حديثة للتدقيق، مما أدى إلى تصنيف مفهوم التدقيق وفق الآتي: (٣)

التدقيق المالي: Financial Auditing.

---

(١) – خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، ط ١، دار وائل للطباعة والنشر، عمان والأردن، ٢٠٠٤، ص ١٣.

(٢)– أحمد حلمي جمعة: التدقيق والتأكيد الحديث المشاكل والمسئوليات والأدوات والخدمات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢٥.

(٣)– إنعام سالم داود الجراح: إجراءات تدقيق التكاليف الصناعية، دراسة تطبيقية في شركة مصافي الوسط (ش. ع) بغداد، بحث مقدم إلى مجلس امناء المعهد العربي للمحاسبين القانونيين كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية، ٢٠٠٨، ص ٨٧.

تدقيق الكفاءة أو التدقيق الإداري: Management Auditing.

تدقيق الأهداف أو تدقيق الفاعلية: Effectiveness Auditing.

التدقيق القانوني أو تدقيق الالتزام بالقواعد: Compliance Auditing.

التدقيق الاجتماعي: Social Auditing.

وقد أضاف الشعباني التدقيق البيئي Environmental Auditing الذي يهتم بإجراءات حماية البيئة وآثار التلوث البيئي إلى تلك التصنيفات. (١)

وفي رأي الشعباني والجميلي كذلك يمكن أن يضاف إلى الأنواع السابقة ما يعرف اليوم بالتدقيق الاستراتيجي. باعتباره أداة للتعرف على مدى تنفيذ استراتيجيات الوحدة الاقتصادية، أي مدى نجاحها في الوصول إلى أهدافها وغاياتها، وذلك من خلال مقارنة ما تم تنفيذه فعلاً مع ما هو مخطط وتعديل الإستراتيجية على أساس نتائج التنفيذ، وبذلك تتحسن قدرة الوحدة الاقتصادية على إنجاز أهدافها وغاياتها، وكذلك في رأينا يمكن أن يضاف التدقيق الشرعي إلى التصنيفات السابقة، إذ أنه ليس أقل أهمية من أي نوع من أنواع التدقيق آنفة الذكر، لا بل يعتبر هو الأهم كونه يقف على مدى اعتماد الشريعة الإسلامية من عدمه في معاملات وأنشطة الوحدة الاقتصادية.

ويتفق الكتاب على أن ميكانيكية التدقيق والمتمثلة بجمع وفحص وتقييم أدلة التدقيق أو الإثبات تبقى واحدة في جميع أنواع التدقيق، ومن ثم فإن طبيعة عمليات التدقيق تختلف تبعاً للاختلاف في الهدف أو الغاية من تنفيذ عملية التدقيق.

ويعتبر منهج التدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية من المناهج الحديثة نسبياً، الأمر الذي جعلها بحاجة ماسة لكثير من القواعد الراسخة والنظريات المستقرة حتى تسير عجلتها باستمرار. فقد أوجب الله تعالى علينا الرجوع لكتابه وسنة نبيه محمد –صلى الله عليه وسلم– إذ قال الباري عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي

(١)– صالح إبراهيم يونس الشعباني: معايير تكاليف حماية البيئة، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩٨، ص ٦٢.

شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا}. (١)

وقد بين لنا الهادي البشير أصول المعاملات المالية وقواعدها العامة من خلال العمل على تطبيق المنهج الرباني القاضي بتحريم الربا وتأسيس مؤسسات مالية قائمة على هذا المنهج، تأخذ على عاتقها حمل لواء تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها المالية، وإن كان القائمين عليها ليسوا متخصصين في الأحكام الشرعية العملية التي تضبط عمل هذه المؤسسات.

وقال الله تعالى: {ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} (٢)، وقال تعالى: {إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا}. (٣)

المطلب الثاني: أهداف التدقيق الشرعي:

أن الهدف الأساسي من التدقيق الشرعي هو ضمان بأن الإدارة تطبق مسئوليتها في المطابقة الشرعية في جميع النشاطات والعمليات للمؤسسات المالية الإسلامية، فضلاً عن ذلك أن التدقيق الشرعي هو ضمان بأن نظام الرقابة الداخلية للمطابقة الشرعية ثابت من ناحية المفهوم، وفاعل في تطبيقه.

أي أن الأهداف الرئيسة للتدقيق الشرعي هي وفق الآتي:

ضمان وجود نظام رقابة داخلي فعال وثابت للمطابقة الشرعية، وتتمثل الأهداف الفرعية للتدقيق الشرعي والخاصة بالرقابة الداخلية الشرعية وفق الآتي:

١- أهداف رقابة داخلية مخصصة بوضوح، ترتبط بمتطلبات المطابقة الشرعية.

٢- كفاية نظام الرقابة الداخلية بالنسبة إلى متطلبات المطابقة الشرعية.

٣- فاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية بالنسبة إلى متطلبات الرقابة الشرعية.

أما أهداف التدقيق الشرعي للقرارات الإدارية في المؤسسات المالية الإسلامية فهي مجموعة من

---

(١)- سورة النساء: آية ٥٩.

(٢) -سورة الجاثية: آية ١٨.

(٣)- سورة النساء: آية ٨٦.

الأهداف وفق الآتي:)[١]

التيقن من أن الإدارة العليا تعطي اهتماماً صادقاً وخالصاً وأميناً بالالتزام التام بالأحكام والمبادئ والفتاوى والتوصيات والقرارات الشرعية، وهذا من منطلق المسئولية التضامنية والإيمان بأن شرع الله يطبق أولاً.

التأكد من فهم والتزام الإدارة العليا بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوى ذات الاختصاص بالمعاملات المالية والمصرفية باعتبار ذلك من ضوابط العمل الإسلامي.

بيان البعد الشرعي لمهام الإدارة العليا الإستراتيجية، ليؤخذ في الحسبان عند صنع القرارات الإدارية الإستراتيجية، ومن الأفضل أن يكون لديها دليل شرعي للرجوع إليه عند الحاجة.

بيان المخالفات الشرعية قبل وعند وبعد التنفيذ، والعمل على تصويبها فوراً حتى لا يختلط الحلال بالحرام، تقديم الإيضاحات والأجوبة على الاستفسارات التي ترد إلى الإدارة العليا بعد الرجوع إلي مجامع وهيئات الفتوى في المسائل الجديدة، التقويم الشرعي لأداء الإدارة العليا من أجل التطور إلى الأحسن، وهذا بدوره يقوي الثقة فيها وفي قراراتها، القدرة على فهم ومناقشة التقارير الشرعية السنوية المعدة من قبل هيئة التدقيق الشرعي، والتي تقدم إلى المساهمين وإلى أصحاب المصالح الاستثمارية والجهات الحكومية والشعبية للوقوف عن مدى التزام الإدارة العليا بالأحكام والمبادئ الشرعية، الاطمئنان النفسي للإدارة العليا من أنها تخشى الله -سبحانه وتعالى- باعتبار أن عملها هذا ليس وظيفة فقط، ولكنه عبادة وطاعة ومسئولية، وأن الالتزام بشرع الله هو الأساس.

ويرى (سامر مظهر قنطقجي) أن التدقيق الشرعي بوصفه مرحلة رقابة إدارية ذات صيغة شرعية تتناول القانون الشرعي فإن الرقابة المحاسبية تأتي أولاً ثم الرقابة الشرعية، وعليه فقرار التدقيق الشرعي مبني على رقابة محاسبية يلخصها التقرير المحاسبي، إذ أن التدقيق الشرعي والمالي والمحاسبي تعتمد

(١)- حسين حسين شحاته: منهج مقترح للرقابة الشرعية على القرارات الإدارية الإستراتيجية في الإسلامية، ٢٠١١، ص ٧.

كلها على البيانات المحاسبية التي يعدها المحاسب، لذلك فإن: [1]

(مدير ضعيف محاسبيًا + محاسب غير ملتزم شرعًا = مؤسسة في مهب الريح).

ويمكن تعديل القول بالآتي:

(هيئة شرعية غير خبيرة بالمحاسبة + محاسب غير ملتزم شرعًا = تعارض في التطبيق).

وعليه فإن مسئولية المدقق الشرعي سواء الداخلي أم الخارجي والمحاسب في اكتشاف الأخطاء يعتبر مكملاً لبعضه البعض انطلاقًا من العمل المحاسبي، وباعتماد المدقق أيا كان نوعه. فيما يرى باحثون آخرون أن أهمية التدقيق الشرعي وأهدافه بشكل عام تتلخص وفق الآتي:

التأكد أن المصرف الإسلامي على هويته المصرفية الشرعية المتميزة، والتي ذكرت بالنظام الأساسي لإنشـائه، والمعتمدة من قبل الجهات الرقابية، وأن المصـرف يلتزم بتطبيق كافة أحكام الشـريعة الإسـلامية في كافة معاملاته المصـرفية والاسـتثمارية، والخدمات التي يقدمها، وعدم التعامل بالفائدة أخذا أو إعطاء، التأكيد على مدى التزام المصـرف الإسـلامي بالضـوابط الشـرعية وبقرارات الهيئة الشـرعية، ومتابعة تنفيذ تلك القرارات، ورفع تقارير للهيئة بذلك، أن وجود إدارة للتدقيق الشـرعي داخل المصـرف يعطي ارتياحا للمتعاملين عن مدى جدية المصـرف في الالتزام بالضـوابط الشـرعية في جميع معاملاته المصـرفية، الرد على اسـتفسـارات العاملين والمتعاملين حول الضـوابط الشـرعية للمنتجات والخدمات المصرفية التي تقدم من قبل المصرف ويتعامل بها.

إن الأسـاس الذي قامت عليه المصـارف الإسـلامية هو تقديم البديل الشـرعي للمصـارف التقليدية أو الربوية، وعليه فإن التدقيق الشـرعي ضـرورة حيوية للمصـارف الإسـلامية كونه الجهة التي تراقب

(١)- سامر مظهر قنطقجي: التدقيق الشرعي والمحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية، الندوة العلمية حول الخدمات المالية الإسلامية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٥، ٩.

وترصد سير عمل المصارف الإسلامية، ومدى التزامها وتطبيقها في معاملاتها للأحكام الشرعية. (١)

المطلب الثالث: مزايا التدقيق:

١. **تقوم على أسس إيمانية**: حيث يستشعر الذى يتولى عملية المراجعة والرقابة في المصرف الإسلامي بأن الله -سبحانه وتعالى- يراقبه في كل معاملاته وتصرفاته وأعماله، كما أن هناك ملائكة تسجل كل ذلك، وأن له وقفة مع الله -عز وجل- يوم القيامة، يحاسبه عن كل ما قام به من أعمال.

٢. **تقوم على أسس أخلاقية**: حيث يتسم المراجع والمراقب في المصرف الإسلامي كشخص بالصدق والأمانة في البيانات والمعلومات الواردة في تقاريره، والمقدمة إلى الإدارة، أو إلى من يهمه الأمر، كما يجب أن يكون أمينًا في تحمل المسئولية وحفظ أسرار المصرف وأسرار الغير، وأن يكون منضبطًا في مواعيده، متقنًا لعمله، متحليًا بكل الأخلاق الكريمة.

٣. **تقوم على أسس سلوكية سوية**: من أهمها احترام ذاتية وكرامة من تراجع وتراقب أعمالهم، وأن يقدم لهم النصيحة والتوجيه والإرشاد بالحكمة والموعظة الحسنة، مع تجنب التشهير والتجريح، وإثارة الحقد والكراهية والبغضاء، فليست الغاية من المراجعة والرقابة تصيد الأخطاء، بل التوجيه والإرشاد، كما أن المراجعة والرقابة لا تضعف من الثقة فيمن تراقب أعمالهم.

٤. **تقوم على أساس الشمولية**: ويقصد بذلك أن تغطي المراجعة والرقابة كافة المعاملات المالية وغير المالية التي يقوم بها المصرف الإسلامي، كما تفرض على كافة الأفراد الذين يعملون بالمصرف بدون استثناء، سواء كانوا في المستويات الإدارية العليا أو الدنيا، فليس هناك شخص فوق الرقابة والمحاسبة والمساءلة.

٥. **تقوم على أساس الموضوعية**: ويقصد بذلك أن تكون تقارير المراجعة والرقابة مدعمة بأدلة ثبوتية، وأن تكون كذلك محايدة، أي تجنب التأثر بالنواحي الشخصية والعاطفية، وهذه السمة تؤدي إلى الثقة في تقارير المراجع والمراقب وتجنبهما الشك، كما أنها تعطي توصياتها القوة على التنفيذ.

---

(١)- محمد البلتاجي: دراسة حول تفعيل التدقيق والرقابة الشرعية الداخلية وتطويرها، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، ٢٠٠٩، ص ٦.

٦. **تقوم على أساس الاستمرارية**: ويقصد بذلك استمرار عملية المراجعة والرقابة ما دام النشاط قائماً ومستمراً، بمعنى أن لا تكون وقتية أو حسب الطلب، وهذا يضمن الفورية في اكتشاف المخالفات والانحرافات، وبيان أوجه القصور لمعالجتها فوراً، وهذا يتطلب وجود خطة وبرنامج زمني للمراجعة والرقابة للسنة المالية، وهذه السمة تختلف عن المراجعة والرقابة غير المستمرة التي تتم فقط في نهاية السنة أو عندما يحدث طارئ.

٧. **تقوم على أساس الفورية**: ويقصد بذلك أن تتم عمليات المراجعة والرقابة أولاً بأول، وأن تكون عند التخطيط، ومتزامنة مع التنفيذ وبعده، حتى يمكن معرفة المخالفات والانحرافات، وأوجه القصور فور حدوثها، وبيان الأسباب، كما يجب أن يكون هناك سرعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للعلاج والتطوير إلى الأحسن.

٨. **تقوم على أساس الجمع بين الثبات والمرونة**: ويقصد بذلك ثبات أسس ومعايير المراجعة والرقابة، ومرونة الإجراءات والأساليب والأدوات التي تستخدم، والتي يجب أن تتكيف حسب الظروف والمتغيرات المحيطة بالمصرف الإسلامي، ويجب على المراجع والمراقب في المصرف الإسلامي أن يأخذ بأحدث أساليب التقنية الحديثة، ما دام ذلك لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومنها أساليب الحاسبات الإلكترونية ونظم المعلومات وشبكات الاتصالات العالمية.

٩. **تقوم على أساس المعرفة والكفاءة الفنية**: ويقصد بذلك أن يكون المراجع والمراقب في المصرف الإسلامي عليماً بطبيعة أنشطته، ولديه خبرة ملائمة لكيفية تأدية الأعمال، لأنه يعتبر مرجعاً للقائمين بعملية التنفيذ، بالإضافة إلى درايته بالفتاوى الشرعية التي تحكم أعمال المصرف الإسلامي حتى يكون عمله على بصيرة. (١)

(١)- دليل إرشادات المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، ص٩.

المطلب الرابع: مراحل عملية التدقيق:

عند الحديث عن هيئة التدقيق الشـرعي في البنوك الخاصـة لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن عملها يقتصـر على مراجعة العقود، والرد على الاسـتفسـارات وعقد الندوات، ولا توجد متابعة بعد ذلك، فالمراقبة تكون للتأكد من شـرعية تنفيذ هذه الاسـتثمارات، فهي جهة فتوى بالدرجة الأولى، وتوكل مهمة المراقبة والتدقيق لأعمال البنك وأقسـام الإدارة العامة لجهاز التفتيش والتدقيق الداخلي والشـرعي، والتابع للجنة المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث يوجد ضـمن هذا الجهاز مسـئول التفتيش الشرعي، وهو حلقة الوصل بين الإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية، وهو أمين سر الهيئة الشرعية، ويتم من خلاله التعرف على آراء وفتاوى الهيئة لكل ما هو جديد من المعاملات، كما يتم بواسطته الرد على اسـتفسـارات جهاز التنفيذ خلال حركة العمل اليومي، إضـافة إلى قيامه بمهام المراجعة والتدقيق خلال المراحل المختلفة للتنفيذ، واكتشاف الأخطاء وتصحيحها أولا بأول، في ضوء توجيهات الرقابة الشرعية، لذا فعمل المراجعة والتدقيق الشرعي يوكل لمسئول التفتيش الشرعي أمين سر الهيئة، حيث يقوم بجولات ميدانية على الفروع، وذلك بتكليف من المدير العام، ويقوم بفحص السجلات والوثائق والحسـابات، وعمل الجرديات اللازمة، والتأكد من عوامل والرقابة والتطبيق الشـرعي كما ذكرنا، ويقوم بكتابة التقارير والتوجيهات اللازمة للملاحظات، وضـبط المخالفات الشـرعية الموجودة، ورفعها للإدارة العامة، علما أنه يقوم بمتابعة وتصـحيح الملاحظات التي لم يتم تصـويبها في الجولات اللاحقة، ويتم رفع التقارير ذاتها مع ملاحظاته للهيئة الشـرعية في اجتماعها، مع العلم أن الزيارات الميدانية تتم وفقا لجدول زمني، ووفقـًا لقواعد وإجراءات عمل وخطة يتم إقرارها من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، ويقوم التفتيش الشـرعي (أمين سـر هيئة الرقابة الشـرعية) بالتنسـيق لاجتماعات هيئة الرقابة الشـرعية، وهي دورية كل ثلاثة شـهور، وطباعة الأسـئلة والعقود والاستفسارات والتقارير المراد عرضها، ثم يدون إجابات الهيئة الشرعية على شكل محاضر متسلسلة يتم حفظها بعد اعتمادها وتوقيعها من أعضاء الهيئة الشـرعية، ويقوم أيضـًا بتتبع فتاوى هيئة الرقابة في

الأعمال المصرفية وطباعتها على شكل سؤال وجواب وإخراجها على شكل دليل فتاوى. [١]

ومراحلها كالآتي: -

- تجميع معلومات متعلقة بالنشـــاط الذى ســيتم مراقبته، من أمثلة ذلك: المواقع والمنتجات والخدمات والفروع والأقسام.
- تحديد هدف التدقيق الداخلي ونطاق عمله.
- الحصــول على كل من فتاوى وإرشــادات وتعليمات هيئة الرقابة الشــرعية، ونتائج التدقيق للســنة السابقة، والمراسلات ذات العلاقة بما في ذلك المراسلات مع الجهات الإشراقية والرقابة.
- تحديد الموارد الضرورية لإنجاز التدقيق الشرعي الداخلي.
- الاتصال داخل المؤسسة بكل الأفراد الذين يلزمهم معرفة التدقيق الشرعي الداخلي.
- إجراء مســح للمجالات التي يجب التركيز عليها في التدقيق الشــرعي الداخلي؛ وفقـًا لما هو مناسب، بهدف التعرف على الأنشطة والمخاطر وضوابط الرقابة، ودعوة الجهات التي يتم مراقبتها لتقديم ملاحظاتها ومقترحاتها.
- إعداد برامج التدقيق الشرعية الداخلية.
- تحديد طريقة وموعد الإبلاغ بنتائج الرقابة الشرعية الداخلية.
- اعتماد خطة العمل المتعلقة بالرقابة الشرعية الداخلية من الجهات المصرح لها بما فيها هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة. [٢]

(١) -داود حسن: الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن، ١٩٩٦م، ص ٨٧.

(٢) -محمد البلتاجي: تفعيل التدقيق والرقابة الشــرعية الداخلية وتطويرها، المؤتمر الثامن للهيئات الشــرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩، ص ٩.

المبحث الثالث

دور استخدام التكنولوجيا في التدقيق :

المطلب الأول: التخطيط والتوثيق لعملية التدقيق، وتحديد استراتيجية التدقيق الشاملة.

يعتبر التخطيط خطوة أساسية ومحطة من محطات المرحلة الأولى من مهمة التدقيق، ألا وهي معرفة المؤسسة والتوجيه العام للمهمة.

يهدف التخطيط لمهنة المراجعة إلى إعداد الاستراتيجية العامة، وإلى اتباع منهج شامل ومفصل، يقصد إنجاز وإشراف بكفاءة وفعالية الأعمال التي سوف يتم تنفيذها من قبل فريق التدقيق. يحدد مخطط المراجعة شروط وأهداف، نطاق التدخل، تاريخ ومدة المهمة والموارد المخصصة.

يجب على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار عند التخطيط للمهمة:

١ – أهداف النشاط الخاضع للتدقيق وكيفية ضبطه.

٢ – المخاطر ذات الأهمية التي لها علاقة بنشاط المؤسسة، أهدافه، والموارد المستخدمة والمهام التشغيلية والوسائل التي يتم استخدامها لمواجهة الآثار الناجمة عن المخاطر.

٣– أهمية وفعالية عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، وأعمال الرقابة الداخلية على النشاط والعمليات.

٤ – الإجراءات والمصادر المحتملة للأدلة التي يتعين جمعها.

٥ – تقييم أولي لعتبة الأهمية وللأهمية النسبية.

عند التخطيط للمهمة: يجب على مراقب الحسابات إعداد اتفاق مكتوب بالنسبة للأهداف ولنطاق المهمة والمسئوليات والتوقعات المختلفة، وتحديد الأمور المتعلقة بنشر القوائم المالية، يكون ذلك عبر إعداد برنامج يوضح للمتعاملين الخطة المتبعة.

استراتيجية التدقيق الشاملة:

يقصد باستراتيجية التدقيق الشاملة الخطة التي يضعها المدقق بهدف إنجاز عملية التدقيق خلال الفترة المحددة، ويعمد المدقق إلى تقسيم العمل بين فريق التدقيق بحسب طبيعة عمليات المشروع، عن

طريق برنامج تنفيذي يعكس أهداف الخطة على شكل إجراءات عملية يمكن متابعتها والإشراف على تنفيذها.

تغطي إستراتيجية التدقيق النطاق والتوقيت والتوجيه المتوقع للتدقيق، ومسيرة عملية التدقيق، ابتداء بمعرفة طبيعة عمل العميل حتى تحضير التقرير، وترشد تطوير خطة التدقيق الأكثر تفصيلاً، إذ يجب أن يحتوي كشف إستراتيجية التدقيق الشاملة على تفاصيل كافية للاسترشاد بها عند وضع خطة التدقيق.

تكون استراتيجية التدقيق شاملة، فمثلاً بالنسبة إلى التحقق من الأصول الثابتة يتم تحديد متى سيتم ذلك، ومن هو الموكل بذلك، وعدد الساعات المتوقعة للقيام بهذا العمل، والأهداف الرئيسية لإستراتيجية التدقيق هي:

- تحديد برمجة نطاق وطبيعة وتوقيت إجراءات التدقيق التي ستنجز.
- تنسيق العمل الذى سينجز.

إعداد إستراتيجية التدقيق الشاملة:

أ- تحديد خصائص التكاليف التي تعرف نطاقه.

ب- تأكيد أهداف الإبلاغ للتكليف من أجل تخطيط توقيت التدقيق، وطبيعة الاتصالات المطلوبة.

ج- مراعاة العوامل الهامة التي ستحدد نقاط التركيز في جهود فريق التكليف. (١)

المطلب الثاني: تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات.

الرقابة في البنوك الخاصة:

تعتمد صناعة التمويل الإسلامي الناشئة في التوجيه على مجموعة من الهيئات التي تتولى وضع المعايير مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعلى آراء فقهاء المسلمين، إلى جانب اللوائح المحلية، وتصف الهيئة نفسها بأنها هيئة اعتبارية مستقلة، تتولى إعداد المعايير الخاصة

(١)- محمد الدوسري: التخطيط لعملية التدقيق، مجلة الرقابة، ديوان المحاسبة، الكويت، ٢٠٠٦، عدد٢، مجلد ٤٢.

بالمحاسبة والتدقيق والإدارة الرشيدة والأخلاقيات وأحكام الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية.[١]

نشأة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

نشأت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كمنظمة دولية مستقلة عام ١٩٩١م، حيث تقوم بإصدار معايير المحاسبة والمراجعة والأخلاقيات ومعايير الضبط والمعايير الشرعية المختصة بالصناعة المصرفية والمالية الإسلامية، فقدمت اعتماد ٦٨ معياراً حتى نهاية ٢٠٠٧م موزعة على النحو التالي:

٢٥ معياراً للضبط. ٥ معايير للأخلاقيات.

٦ معايير للضبط. ٢ معياران للأخلاقيات.

٣٠ معيارا شرعيًا (بخلاف ٢٤ معياراً تحت الدراسة).

وتحظى هذه المعايير بقبول دولي وإقليمي واسع، وهو مطبق حاليًا في عدد من المؤسسات الإسلامية في دولة الكويت والبحرين والأردن ولبنان وقطر والسودان وسوريا، ويسترشد بها في دول أخرى مثل أستراليا وإندونيسيا وماليزيا وباكستان والسعودية وجنوب أفريقيا.

وكان لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية السبق في إصدار هذه المعايير، وكلها تصب في خانة العرض والإفصاح، وتحث إدارة المؤسسة المالية الإسلامية على الشفافية والعدل في التعامل، وعدم أكل أموال الناس بالباطل، وهو ما تنادي به المؤسسات الدولية المهتمة بمبادئ ومعايير حوكمة الشركات.

دور لجان المراجعة في تفعيل الحوكمة المصرفية:

تعتبر لجان المراجعة حلقة الوصل بين مجلس الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، وأصبح الاعتماد عليها يتزايد في الإشراف على أعمال الرقابة الداخلية والمراجعة.

وقد أجمعت العديد من الدراسات على أن لجنة المراجعة تعد أحد الآليات الهامة لحوكمة الشركات

(١)- محمد حسني عبد الجليل: استخدام لجان المراجعة بالشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، س ١٠، ع ١٩٩٥، ١، ص ١١٦.

بصفة عامة والقطاع المصرفي بشكل خاص.

وتلعب لجان المراجعة دوراً هامًا ملموسًا في تحقيق الحوكمة الفعالة، وخاصة فيما يتعلق بكل من:

١- مبدأ حقوق المساهمين:

يمكن للجان المراجعة أن تلعب دوراً محوريًا في هذا الصدد، وذلك من خلال ضمان ما يلي:

- تعريف المساهمين وخاصة الصغار منهم بهذه الحقوق.
- ضمان تطبيق حقوق المساهمين.
- الرقابة على مدى التزام الإدارة التنفيذية بهذه الحقوق.

٢- مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين:

وذلك من خلال تحديد أساليب وطرق التعامل مع المساهمين، وضمان التكافؤ في التعامل.

مراعاة أصحاب المصالح:

يجب على لجان المراجعة العمل على تحقيق قدر مقبول من توافق المصـــالح بين الجماعات ذات العلاقة مع الشركة.

٣- الإفصاح والشفافية:

المهمة الأولى للجان المراجعة هي ضمان أعلى مستوى للإفصاح والشفافية، وضمان جودة ومصداقية القوائم والتقارير المالية وغير المالية الصـــادرة عن الشـــركة، وعلى ذلك يكمن دور لجان المراجعة في تدعيم فعالية عمليات المراجعة، ســـواء الداخلية منها والخارجية، وذلك من خلال ضـــمان اســـتقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين، وتسهيل تدعيم عمليات المراجعة التي يقومون بها.

٤- مسئوليات مجلس الإدارة:

المهام الرئيسية لمجلس الإدارة هي إصدار التوجيهات على أرض الواقع والرقابة على تنفيذها، إضافة إلى الإعلان بشفافية وإفصاح عن نتائج تطبيق هذه التوجيهات. (١)

(١)- حسين القاضي حسين: المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، ٢٠٠٥، ص ١٠.

المطلب الثالث: مرحلة تنفيذ إجراءات التدقيق التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة:

إن عملية التدقيق تشتمل على أنشطة رئيسية، منها مرحلة التخطيط التنفيذي، ومرحلة تحديد وجمع أدلة الإثبات، ومرحلة جمع وتفسير نتائج التدقيق، وكل من هذه المرحل يتطلب تطبيق الإجراءات التحليلية، وهنا يجب على المدقق تطبيق الإجراءات التحليلية؛ ليحقق المصداقية التي نص عليها دليل التدقيق العام، عن طريق جمع أدلة الإثبات وتحليلها بشكل موضوعي، ويتم ذلك من خلال عمل المقارنات للأرصدة والبيانات المالية والغير مالية، وذلك بهدف تحديد الفروقات أو التغيرات في تلك الأرصدة والبيانات، ثم تحديد أدلة الإثبات التي من خلالها يمكن للمدقق أن يتوصل إلى أسباب هذه التغيرات، والتي بدورها قد تكشف عن وجود أخطاء أو غش أو وجود أنشطة جديدة تمارسها الجهة محل التدقيق.

وهذا بالإضافة إلى أن تطبيق الإجراءات التحليلية يتيح للمدقق في مرحلة تخطيطه لعملية التدقيق الكشف عن مواطن الضعف والقوة في الأرصدة والتي من خلالها يقوم بتحديد البنود التي يجب أن يدققها، كما يقوم المدقق عن طريق الإجراءات التحليلية بالتأكد من سلامة الأرصدة في القوائم المالية في المرحلة الأخيرة من التدقيق. (١)

مفهوم الإجراءات التحليلية: تعرف الإجراءات التحليلية بأنها الاختبارات الأساسية التي يلجأ إليها المدقق، وذلك عن طريق دراسة وتقييم العلاقات بين البيانات المالية والغير مالية ومقارنة هذه العلاقات للبحث عن وجود انحرافات، ثم وضع فرضيات تفسر هذه الانحرافات واختيار الإجراءات المناسبة للتحقق من هذه الفرضيات، وذلك حسب خبرة المدقق وحسه المهني في التدقيق.

فالإجراءات التحليلية بمثابة دليل للمدقق عن سلامة النتائج والقيم المسجلة والتغيرات الهامة في هذه النتائج، والتي تتطلب منه التركيز على بنود معينة للتوصل إلى الأسباب التي أظهرتها المقارنات.

أنواع الإجراءات التحليلية: وتتمثل الإجراءات التحليلية في استخدام أدوات إحصائية ورياضية مثل تحليل النسب المالية، وتحليل الاتجاه بالإضافة إلى تحليل الانحدار وتحليل المؤشرات، وفيما يلي تعريف

(١)- أحمد حلمي جمعة: المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص ٢٢٠.

لهذه الأدوات:

تحليل النسب المالية: يعتبر تحليل النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها، وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية؛ بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم، ويمكن تعريف النسبة المالية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين، أحدهما يمثل البسط، والآخر يمثل المقام، أي دراسة العلاقة بين عنصر أو عدة عناصر وعنصر آخر أو عدة عناصر أخرى.

تحليل الاتجاه: يعتبر تحليل الاتجاه من أكثر مداخل الإجراءات التحليلية شيوعًا، وهو عبارة عن تحليل التغيرات في رصيد بند أو عنصر معين خلال فترة محاسبية سابقة، ويتركز التحليل بوجه عام على مقارنة بين أرصدة السنة السابقة بأرصدة السنة الحالية.

تحليل الانحدار: هو عبارة عن طريقة إحصائية يتم فيها التنبؤ بمتوسط متغير عشوائي، أو عدة متغيرات عشـوائية اعتمادا على قيم وقياسـات متغيرات عشـوائية أخرى، ويعتمد دائمًا على العلاقة السـببية؛ بمعنى أن يكون التغير في المتغير المستقل مسببا رئيسيا للتغير في المتغير التابع.

تحليل المؤشرات: يمثل تحليل المؤشرات مقارنة العلاقات بين الحسابات التي تتضمنها القوائم المالية، ومقارنة أحد الحسابات ببيانات غير مالية أو مقارنة العلاقات بين الجهات التي تعمل في نفس الصناعة، ومثال آخر على تحليل المؤشرات (الذي يشار إليه أحيانًا بتحليل الحجم العام)، ويتمثل في تحديد كافة أرصدة الحسابات، إما في صورة نسب مئوية إلى إجمالي الأصول، أو نسب مئوية إلى إجمالي الإيرادات، ويعتبر تحليل الإيرادات أكثر الأساليب ملاءمة عندما تكون العلاقة بين الحسابات تتسم بالقابلية للتنبؤ بشكل واضح ومستقر. (١)

- **استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق**: يقوم المدقق بتطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق لمساعدته على تحديد طبيعة وتوقيت أعمال التدقيق التي

(١)- أمين لطفي: مراجعة القوائم المالية باسـتخدام الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصـيل، القاهرة، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٥.

سينفذها، ويهدف تطبيق الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة إلى:

- تفهم مجال الجهة محل التدقيق والنشاط الذي تزاوله.
- تقدير قدرة الجهة محل التدقيق على الاستمرار.
- اكتشاف الأخطاء الممكنة في القوائم المالية للجهة والإشارة إليها.
- تقليل الاختبارات التفصيلية للأرصدة التي لم يلاحظ فيها فروقات جوهرية.

استخدام الإجراءات التحليلية أثناء الاختبارات التفصيلية للأرصدة: يقوم المدقق بتطبيق الإجراءات التحليلية عادة أثناء عملية التدقيق، أو أثناء مرحلة الفحص والاختبار، حيث تكون الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة أكثر كفاءة وفاعلية، وأكثر اقتصادا للوقت إذا ما قورنت باختبارات التفصيل.

ويستخدم المدقق الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة من مراحل التدقيق لدراسة ومقارنة بعض البنود المدرجة في القوائم المالية للتأكد من صحتها، ومن الأمثلة على ذلك:

- يقوم المدقق بحساب الأجور المباشرة على أساس ساعات العمل، فاختبار عدد العاملين وعدد ساعات العمل ومعدل الأجور يظهر قيمة الأجر عن فترة معينة، ويمكن المدقق أن يقارنها مع القيمة المحتسبة للأجور والمسجلة في الدفاتر.

- مقارنة القيم المسجلة دفتريًا للاستهلاك مع قيمة الاستهلاك الذي يحسبه المدقق بتطبيق معدلات الاستهلاك المستخدمة على تكلفة الأصول الثابتة القابلة للاستهلاك في بداية الفترة، مضافًا إليها أو مخصوما منها الإضافات والاستبعادات التي حدثت على تلك الأصول.
- يقوم المدقق بمقارنة النفقات الثابتة المضافة مع تلك النفقات عن السنوات السابقة، بالإضافة إلى مقارنة المقدر منها للسنة الحالية مع القيمة الفعلية المسجلة في الدفاتر.
- يقوم المدقق بحسب خبرته بتقدير المتغيرات التابعة بدقة معقولة إذا عرفت قيمة المتغير المستقل، وذلك من خلال استخدامه لتحليل الانحدار.

ويهدف المدقق عند تطبيقه للإجراءات التحليلية أثناء مرحلة الفحص إلى اكتشـــاف المخالفات في القوائم المالية، حيث يقوم بتحديد الأرصدة التي يكتشف فيها انحرافات، ويحدد من خلالها إجراءات التدقيق، وأدلة الإثبات اللازمة للبحث عن ســـبب هذه الانحرافات، وبالتالي يعمل على تخفيض الاختبارات التفصيلية المطلوبة لفحص تلك الأرصدة. (١)

المطلب الرابع: مرحلة استكمال عملية التدقيق وإصدار تقرير المحقق.

يتوصـــل المدقق لنظرة موضـــوعية أخيرة على القوائم المالية التي قام بتدقيقها عند تطبيقه للإجراءات التحليلية في نهاية عملية التدقيق.

وتتمثل الإجراءات التحليلية في المرحلة الأخيرة من عمل المدقق في قراءة القوائم المالية والملاحظات والبيانات الملحقة بها، وذلك بغرض:

- بحث مدى كفاية أدلة الإثبات التي قام بجمعها والتي تخص الأرصـــدة التي اعتبرها غير عادية في مرحلة تخطيطه لعملية التدقيق.

- التوصـــل إلى أرصـــدة الحســـابات أو العلاقات الغير عادية، والمخالفات في القوائم المالية التي لم يسبق له تحديدها.

- الحكم على سلامة القوائم المالية ككل، وكفاية الإفصاح فيها عن حقيقة نشاط الجهة، وما أظهرته من نتائج خلال الفترة المالية محل التدقيق، بالإضـــافة إلى الحكم على حقيقة مركزها المالي في نهاية الفترة، والتأكد من إمكانية الجهة على الاستمرار.

وفي هذه المرحلة يســـتخدم المدقق أدوات مختلفة من أدوات الإجراءات التحليلية للتوصـــل إلى الأهداف السابقة، وهذه الأدوات موضحة بالتالي:

- مقارنة الأرصدة المدرجة في القوائم المالية بالأرقام المناظرة لها في القوائم المالية للجهة محل التدقيق، والتي تخص السنة السابقة.
- تحليل النسب.

(١) - منير محمد وآخرون: التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٥، ص ١٧.

- تحليل الاتجاهات.
- تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية، حيث ينسب المدقق قيمة كل أصل من أصول الميزانية على سبيل المثال إلى قيمة إجمالي الأصول، وأيضًا بالنسبة للخصوم. (١)

يتوقف مدى الاعتماد على الإجراءات التحليلية في مراحل عمليات التدقيق المختلفة على تقدير المدقق بشأن درجة الثقة بتلك البيانات المستخدمة في المقارنات والتحليلات الإحصائية المختلفة، ودرجة الثقة تتأثر بالعوامل التالية:

١- **مصدر البيانات**: إن درجة الثقة في البيانات التي يحصل عليها المدقق من مصادر مستقلة خارج الجهة الخاضعة للتدقيق تكون مرتفعة عن البيانات التي يحصل عليها من مصادر داخل الجهة، وتختلف درجة ثقة المدقق بالبيانات الحاصل عليها من مصادر داخل الشركة حسب مدى استقلال المصدر عن الجهات المسئولة عن المبلغ أو الرصيد تحت التدقيق، كما أن حصول المدقق على نفس البيانات من أكثر من مصدر يزيد من درجة ثقة المدقق واعتماده عليها.

٢- **ظروف إعداد البيانات**: يزداد اعتماد المدقق على الإجراءات التحليلية التي يستخدم فيها بيانات خاضعة لرقابة داخلية فعالة، وذات درجة عالية من الجودة.

٣- **اختبار البيانات**: تعتمد درجة ثقة المدقق واعتماده على البيانات المستخدمة في الإجراءات التحليلية على مدى خضوع هذه البيانات للتدقيق، فالبيانات التي سبق أن اختبرها المدقق في سنوات أو مراحل سابقة أثناء التدقيق تكون ذات درجة أعلى من الثقة في البيانات التي لم يسبق تدقيقها. بعد الانتهاء من المراحل الثلاثة الأولى يكون من الضروري للمدقق في تلك المرحلة جمع أدلة إضافية عن القوائم المالية، وتلخيص النتائج، وإصدار تقرير المدقق، وتنفيذ الأشكال الأخرى ذات علاقة وتشمل هذه المرحلة:

---

(١) -منصور البدوي وشحاته شحاته: دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية، الدار الجامعية، ٢٠٠٢- ٢٠٠٣، ص ٤٠.

٤- **القيام بالاختبارات الخاصة بالالتزامات المحتملة:**

تشير إلى الالتزامات التي من المحتمل أن تخلق حقوقًا على المنشأة للغير، أي: أنها تؤثر على الحالة المالية العامة، ولكن لا يترتب عليها عملية مالية تغير في قيم الأصول والخصوم.

تدقيق الأحداث اللاحقة:

حيث يجب على المدقق أن يتحمل أية مسـئوولية عن القيام بإجراءات لمعرفة الأحداث التي تقع بعد تاريخ تقريره، وذلك خلال الفترة من تاريخ أعداد العميل للبيانات المالية، وحتى تاريخ إصدار المدقق لتقريره، وعليه فإن الإدارة هي المسـئولة عن إعلام المدقق عن أية أحداث مالية قد تؤثر على البيانات، وعليه أيضـًا اتخاذ الخطوات الضـرورية، وإصـدار تقرير جديد، مبينًا فيه ظروف وأسـباب ذلك بالتفصيل.

تجميع الأدلة بشكلها النهائي وتقييمها:

بالإضافة إلى الأدلة التي تم تجميعها خلال مراحل التدقيق السابقة فإن المدقق في المرحلة النهائية يقوم بتجميع أدلة إضـافية تتعلق بالقوائم المالية ككل، وتقييم النتائج التي تسـاعد المدقق في إبداء رأيه من خلال الأدلة التي تم التوصل إليها، وهذا يعتمد على حكمه المهني. (١)

(١) -جمعة أحمد حلمي: التدقيق والتأكيد الحديث، المشاكل والمسئوليات الأدوات والخدمات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢٣٨.

الخاتمة والتوصيات

وفي الختام فإن الباحث قد توصل إلى النتائج التالية: -

توصل البحث إلى النتائج التالية:

١. للتدقيق الشرعي دور مهم لا يقل عن دور الرقابة المصرفية المركزية.

٢. تعتبر الهيئات الرقابية الشرعية أداة رقابية على عمل المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية.

٣. يتمثل الاختلاف الرئيسي بين التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية في أن الرقابة الشرعية تهدف إلى ضمان التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، بينما يهدف التدقيق الشرعي إلى إبداء الرأي في مدى تحقيق الشركة لواجبها والمتمثل في التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها.

٤. يجب على المدقق الحصول على فهم للرقابة الداخلية من خلال تقييم تصميم وتنفيذ عناصر الرقابة (Design and Implementation)، ونتيجة ذلك التقييم مهمة لتقدير مخاطر الرقابة، ولتحديد إمكانية إجراء اختبارات فعالية عمل أنظمة الرقابة.

٥. يعد فهم عمليات ومنتجات البنوك الخاصة خطوة أساسية لتقييم المخاطر الشرعية المحتملة.

٦. هناك عدة إجراءات تدقيق يمكن للمدقق استخدامها عند تدقيق البنوك الخاصة، وتعد تلك الإجراءات استجابة للمخاطر المقيمة.

٧. لتكنولوجيا المعلومات دور كبير في تطبيق عملية التدقيق داخل البنوك الخاصة.

التوصيات:

١. ضرورة توحيد المرجعية الشرعية للتدقيق الشرعي في ضوء مرجع موحد لكل دولة أو إقليم، ويتمثل هذا المرجع في المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

٢. تعزيز مكانة دائرة التدقيق الشرعي الداخلي في الهيكل التنظيمي للبنك، وذلك بمنحها أعلى قدر من الاستقلالية وتحديد نطاق العمل، ومنح الصلاحيات الكافية لأداء ما أنيط لها من مهام على أكمل وجه؛ لما لذلك من أثر إيجابي على تقليل المخاطر.

٣. توعية العاملين بطبيعة المرحلة الحالية التي تعيشها البنوك الخاصة، والتحديات التي تواجهها من

حيث العولمة المالية، والإدراك لطبيعة المخاطر، والقدرة على المنافسة في الأسواق، وإعدادهم فكريا وفنيا لاستيعاب التغيرات في أساليب الاستثمار والتمويل.

٤. إدراك العاملين لأهمية الرقابة الشـرعية الداخلية من خلال النشـرات التثقيفية والندوات والمؤتمرات، وحلقات البحث العلمي، لمواجهة هذه التحديات والأخطار، وأثرها على العاملين في المؤسـسـات الإسلامية، والمتعاملين مع البنك الإسلامي.

٥. الحاجة إلى توحيد المصطلحات والمفاهيم الواضحة والدقيقة، والمتفق عليها بين العاملين في البنوك الخاصة، في ظل واقع يستخدم المفاهيم بأشكال مختلفة.

٦. عقد دورات تدريبية متخصصة في الجوانب الشرعية والمالية، وفي فن التعامل مع العملاء، واستخدام أحدث التقنيات العالمية في الاتصالات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وأحدث برامج الحاسب، والتدريب المستمر للعاملين لزيادة كفاءتهم المهنية في هذا المجال.

٧. الاعتماد على مهنة تدقيق الحسـابات والمعايير المهنية المتعلقة بها؛ من أجل بناء إطار متكامل لمهنة التدقيق الشرعي.

قائمة المراجع

١. إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي: أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، ١٩٩٥.

٢. أحمد حلمي جمعة: المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.

٣. أحمد حلمي جمعة: التدقيق والتأكيد الحديث المشاكل والمسئوليات الأدوات والخدمات، الطبعة الأولى، دار صغاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

٤. أحمد سيد مصطفى: انعكاسات التكنولوجيا على العنصر البشري في المنظمات العربية، ورقة عمل نشرت بمجلة آفاق اقتصادية، العدد ٧٣، مجلد ١٩، ١٩٨٩.

٥. أحمد سيد مصطفى: صنع القرار الأمني، المراحل والسمات المميزة، مجلة الفكر الشرطي، المجلد الخامس، العدد الثالث، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، ١٩٩٦م.

٦. أحمد سيد مصطفى: المدير العربي في عالم متغير، القاهرة، بدون ناشر.

٧. أحمد صالح العمرات: المراجعة الداخلية، الإطار النظري والمحتوى السلوكي، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٠.

٨. أحمد محمد العمري، وفضل عبد الفتاح عبد المغني: مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٢، العدد ٣، ٢٠٠٦.

٩. أمين لطفي: مراجعة القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل، القاهرة، ٢٠٠٣- ٢٠٠٤.

١٠. إنعام سالم داود الجراح: إجراءات تدقيق التكاليف الصناعية، دراسة تطبيقية في شركة مصافي الوسط (ش. ع)، بغداد. بحث مقدم إلى مجلس أمناء المعهد العربي للمحاسبين القانونيين كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية، ٢٠٠٨.

١١. جمعه أحمد حلمي: التدقيق والتأكيد الحديث (المشاكل والمسئوليات الأدوات والخدمات). الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، ٢٠٠٩.

١٢. الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية: معجم المصطلحات المعلوماتية، الجمعية، دمشق، ٢٠٠٠.

١٣. حسـن عماد مكاوي: تكنولوجيا الاتصـال الحديثة في عصـر المعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣.

١٤. حسين القاضي حسين: المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان ٢٠٠٥.

١٥. حسـين حسـين شـحاته: منهج مقترح للرقابة الشـرعية على القرارات الإدارية الإسـتراتيجية في الإسلامية، ٢٠١١.

١٦. حشمت قاسم: مدخل لدراسة المكتبات والمعلومات، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٩٠.

١٧. خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمان والأردن، ٢٠٠٤.

١٨. داود حسن: الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن، ١٩٩٦م.

١٩. داود يوسف صبح: دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٧.

٢٠. دليل إرشادات المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية.

٢١. سـامر مظهر قنطقجي: التدقيق الشـرعي والمحاسـبي في المؤسـسـات المالية الإسـلامية، الندوة العلمية حول (الخدمات المالية الإسـلامية وإدارة المخاطر في المصـارف الإسـلامية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١٠.

٢٢. صـالح إبراهيم يونس الشـعباني: معايير تكاليف حماية البيئة، أطروحة دكتوراه في المحاسـبة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، العراق، ١٩٩٨.

٢٣. علاء عبد الرازق السالمي: نظم إدارة المعلومات، الدوحة، قطر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٣م.

٢٤. علي فهمي: نظم دعم اتخاذ القرار والأنظمة الذكية، القاهرة، دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٢٥. عماد عبد الوهاب الصباغ: علم المكتبات، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

٢٦. فراس عيد محمد قيصر وإبراهيم محمود منصور (مشرف): أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق على جودة أدلة التدقيق، الجماعة الهاشمية، الأردن، ٢٠١٤.

٢٧. قاسـم إبراهيم الحبيطي و أ. د زياد هاشـم يحيى: نظم المعلومات المحاسـبية، وحدة الحدباء

للطباعة والنشر، الموصل، العراق، ٢٠٠٣م.

٢٨. محمد البلتاجي: تفعيل التدقيق والرقابة الشرعية الداخلية وتطويرها، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩.

٢٩. محمد البلتاجي: دراسة حول تفعيل التدقيق والرقابة الشرعية الداخلية وتطويرها، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، ٢٠٠٩.

٣٠. محمد الدوسري: التخطيط لعملية التدقيق، مجلة الرقابة، ديوان المحاسبة، الكويت، ٢٠٠٦، عدد ٢.

٣١. محمد حسني عبد الجليل: استخدام لجان المراجعة بالشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، س ١٠، ع ١٩٩٥، ١.

٣٢. محمود أحمد ايتيم: إتاحة المعلومات العلمية في الوطن العربي، المجلة العربية للمعلومات، تونس، ١٩٩٣، ١٢.

٣٣. محمود عبد الفتاح الوشاح، فارس أرشيد الخرابشة: أثر التدقيق الشرعي الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في ضوء معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، ٢٠١٥.

٣٤. المنجد في اللغة والإعلام: ط ٣٩، بيروت، دار المشرق، ٢٠٠٢.

٣٥. منصور البدوي وشحاتة شحاتة: دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية، الدار الجامعية، ٢٠٠٢- ٢٠٠٣.

٣٦. منير البعلبكي: موسوعة المورد العربية، إعداد رمزي البعلبكي، بيروت، دار الملايين، ١٩٩٠.

٣٧. منير محمد وآخرون: التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٥.

٣٨. نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي، الصحاح في اللغة والعلوم، الجوهري، بيروت، دار الحضارة العربية، ١٩٧٤، مج ١.

٣٩. هادي التميمي: مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية العملية، الطبعة ثالثة، دار وائل للنشر، ٢٠٠٦.

٤٠. يورك برس: الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات، برنامج التطوير الذاتي، ط ١، سلسلة الإدارة العلمية، لبنان، مكتبة لبنان، ٢٠٠٢.

فهرس الموضوعات

الملخـص: ١٣٠٣
مقدمــة ١٣٠٥
المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات. ١٣٠٩
المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات. ١٣٠٩
المطلب الثاني: أهمية تكنولوجيا المعلومات: ١٣١١
المطلب الثالث: تعريف نظام المعلومات: ١٣١٤
المطلب الرابع: أشكال نظم المعلومات: ١٣١٥
المبحث الثاني: ماهية التدقيق ١٣١٨
المطلب الأول: التدقيق الشرعي: ١٣١٨
المطلب الثاني: أهداف التدقيق الشرعي: ١٣٢٠
المطلب الثالث: مزايا التدقيق: ١٣٢٣
المبحث الثالث: دور استخدام التكنولوجيا في التدقيق: ١٣٢٧
المطلب الأول: التخطيط والتوثيق لعملية التدقيق، وتحديد استراتيجية التدقيق الشاملة. .١٣٢٧
المطلب الثاني: تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات. ١٣٢٨
المطلب الثالث: مرحلة تنفيذ إجراءات التدقيق التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة:
.....١٣٣١
المطلب الرابع: مرحلة استكمال عملية التدقيق وإصدار تقرير المحقق.....١٣٣٤
الخاتمة والتوصيات.....١٣٣٧
قائمة المراجع ١٣٣٩
فهرس الموضوعات ١٣٤٢